مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الاتفاق الدفاعي السعودي ـ الأمريكي المرتقب

مضمونه.. أهدافه .. شروطه .. تحدياته .. سيناريوهاته

يوسف كامل خطاب
باحث أول
مركز الخليج للأبحاث

تقديم

شهدت المحادثات السعودية ـ الأمريكية، على مدى الشهور الماضية، حراكًا سياسيًا ودبلوماسيًا نشطًا، من أجل تطوير العلاقات بين البلدين في جمع المجالات، وخصوصًا المجال العسكري، والارتقاء بها إلى مرحلة أكثر عمقًا وتوثيقًا، لترسيخ قواعد الأمن والاستقرار في المنطقة، ونزع فتيل التوتر فيها. وبلغت المحادثات ذروتها بين الطرفين خلال اللقاء الذي تم بين سمو ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود، ومستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، في ١٩ مايو ٢٠٢٤م، من أجل التوصل إلى صيغة «شبه نهائية» للاتفاقات الاستراتيجية في مختلف المجالات. وأفادت وكالة الأنباء السعودية أن المحادثات تضمنت نقاشًا في الشأن الفلسطيني «لإيجاد مسار ذي مصداقية نحو حل الدولتين، بما يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة»، كما تم بحث «المستجدات الإقليمية، بما في ذلك الأوضاع في غزة وضرورة وقف الحرب فيها، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية»

ويأتي هذا التطور في المحادثات عقب الجلسات الثنائية ـ التي انعقدت بين الطرفين على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، المنعقد في مدينة الرياض خلال الفترة من ٢٨ ـ ٢٩ أبريل ٢٠٢٤م، بعنوان: (التعاون الدولي والنمو والطاقة من أجل التنمية) ـ بشأن توطيد العلاقات بين البلدين في جمع المجالات، وخصوصًا المجال الأمني والدفاعي، لارتباطها بالأمن الوطني السعودي والأمن الإقليمي والأمن العالمي

وقد أسفرت تلك المحادثات عن اقتراب الدولتين من توقيع اتفاق أمني دفاعي؛ وفقًا لما صرح به وزيري خارجية البلدين في ٢٩ أبريل ٢٠٢٤م؛ ففي معرض إجابته عن سؤال حول المفاوضات على الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة، قال وزير الخارجية السعودي الأمير (فيصل بن فرحان): «اقتربنا بالفعل من وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقات الثنائية مع الولايات المتحدة»، فيما أجاب وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن) على السؤال نفسه قائلاً: «قمنا بعمل مكثف خلال الأشهر الماضية حتى قبل ٧ أكتوبر ، نريد التركيز على الجزء المتعلق بالفلسطينيين في أي اتفاقية. أعتقد أنه قارب على الانتهاء»؛ وأضاف: «معظم العمل جرى إنجازه بالفعل. لدينا الخطوط العريضة لما نعتقد أنه يجب أن يحدث على الجبهة الفلسطينية». وذهب الصحفي الأمريكي (توماس فريدمان). المعروف بقربه من الرئيس الأميركي جو بايدن وكبار المسؤولين الأمريكيين ـ إلى القول: «أكملت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بالفعل ٩٠٪ من تحالفهم الدفاعي المشترك»

وقد أثارت هذه التصريحات العديد من الأسئلة عن الاتفاق الدفاعي الأمني المزمع إبرامه بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية: ما هو مضمونه، وأهدافه، وشروطه، وتحدياته، وسيناريوهاته، وهو ما تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عليه، من خلال تحليل ما تم تداوله من أخبار، وما تم الإدلاء به من تصريحات

مضمون الاتفاق:

من واقع تحليل ما تم تداوله ونشره عن هذا الاتفاق المزمع إبرامه بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، يمكن إجمال مضمونه في تحقيق المطالب التالية

المطالب السعودية:

- عقد معاهدة دفاع شبيهة بمعاهدتي الدفاع اللتين عقدتهما الولايات المتحدة مع كل من كوريا الجنوبية واليابان في الخمسينيات من القرن الماضي، وتعهدت فيهما بالدفاع عن البلدين في حالة وقوع هجوم مسلح على أي منهما؛ وهو ما يجعل المملكة حليفًا رئيسًا من خارج الناتو.

> تهدف الولايات المتحدة من إبرام الاتفاق الدفاعي مع المملكة إلى: إرساء وجودها الأمني في المنطقة؛ وبناء تحالفات إقليمية تدعم القيادة الأمريكية للعالم وتحول دون دخول دول المنطقة في تحالفات مع المنافسين الدوليين، الصين وروسيا

- توثيق المعاهدة من قبل الكونجرس الأمريكي، لضمان استمرارها في حال تغيّر الإدارات المتعاقبة. ويعود حرص المملكة على هذا الأمر إلى ما تعرضت له من هجمات بالصواريخ والطائرات دون طيار على منشآتها النفطية الشرقية عام ٢٠١٩م، ما تسبب في انخفاض إنتاج النفط لمدة شهر تقريبًا، فضلًا عمَّا تم استهدافه من بنيتها التحتية، من مطارات ومستودعات نفطية، (الهجوم على مستودع نفط أرامكو في جدة عام ٢٠٢٢م)؛ دون أن تتصدى الولايات المتحدة لتلك الهجمات، رغم ما بين البلدين من تعاون عسكري منذ عقود طويلة

- تزويد المملكة العربية السعودية، وفقًا لما سيتم إبرامه من اتفاق، بما تحتاج إليه من أنظمة دفاع أمريكية متطورة؛ والموافقة على عمليات شراء ونقل خبرات وتوطين الأسلحة الأمريكية المتطورة، على نحو ما يتم بهذا الخصوص تجاه إسرائيل؛ وتأتي أهمية هذا المطلب كضمان لموافقة الكونجرس الأمريكي على ما سوف تتقدم به المملكة من طلبات لشراء الأسلحة الأمريكية المتقدمة، والتي سبق أن رفض الكونجرس الموافقة على بعضها لأسباب واهية أو غير مقبولة، كمنع تزويد المملكة بأسلحة دفاعية متطورة، بسبب دعم المملكة للحكومة الشرعية في الحرب اليمنية.

- مساعدة المملكة من أجل تطوير برنامجها النووي المدني، مع السماح لها بتخصيب اليورانيوم داخل المملكة ـ وهو الحق الذي تمنحه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) للدول الموقعة

عليها، وفقًا للمادة الرابعة من المعاهدة - وليس داخل الولايات المتحدة الأمريكية - تطبيقًا للشرط الذي يفرضه القانون الأمريكي على المستفيدين من المساعدات النووية الأمريكية - وذلك لتستفيد المملكة مما لديها من مخزون كبير من اليورانيوم - يقدر بما نسبته ٧٪ من المخزون العالمي - الذي ترغب في تصديره إلى الخارج بعد تخصيبه

- أن تدعم الولايات المتحدة المملكة في مجال الشرائح الالكترونية والذكاء الاصطناعي، لتحقق طموحها بأن تكون مركز الذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط؛ خصوصًا وأنها قطعت أشواطًا بعيدة ومتقدمة في هذا المجال

- توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، يتم بموجبها فتح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات السعودية

المطالب الأمريكية:

- أن تقدم المملكة موارد عسكرية كافية وقوية في حالة وقوع هجوم ضد الولايات المتحدة من أية جهة؛ وهو مطلب مشترك وملزم للطرفين، واستحقاق رئيس لأي معاهدة دفاعية تبرم بين دولتين.

- العمل على إعادة هيكلة الدفاع المستمر في المملكة العربية السعودية، ووضع تخطيط طوارئ مشترك مع الولايات المتحدة؛ والاستثمار في كافة المتطلبات المؤسسية لجهاز دفاعي مؤهل يتجاوز المعدات العسكرية؛ إلى التدريبات المتواترة المشتركة والقيادة المشتركة؛ وهو ما يتطلب التزامًا سعوديًا بإنجاز الإصلاح الدفاعي، وتموضعًا أميركيًا فعالًا في المملكة لدعم هذا الالتزام

- أن تدعم المملكة الولايات المتحدة في المحافظة على قيادتها للعالم، وهو ما بدا واضحًا في تصريحات وزير الخارجية الأمريكي (بلينكن) - خلال مشاركته في اجتماعات المنتدى الاقتصادي بالرياض - والتي

> تهدف المملكة من الاتفاق إلى: توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة وتعزيزها؛ وتطوير القدرات السعودية في مختلف المجالات، وخصوصًا مجال الشرائح الإلكترونية ؛ والاستفادة من الخبرات الأمريكية في المجال النووي واستخداماته السلمية

قال في أحدها: «الدول تستمر في التطلع إلى الولايات المتحدة لتقود العالم، وهناك مشكلة أنه إذا غابت مثل هذه القيادة فسيكون هناك طرف آخر يقوم بذلك بطريقة غير إيجابية، وأسوأ من ذلك أنه سيكون هناك فراغ ولن يقوم أي أحد بقيادة العالم (...) علينا أن نجد إجابة وردٍّ تعاوني وجماعي»

• أن تكون الولايات المتحدة ذات أولوية في علاقات المملكة العسكرية والاقتصادية والتجارية بدول العالم، حيث تأتي الصين حاليًا في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بالنسبة للمملكة في مجالات عديدة، منها: التجارة ونقل التكنولوجيا العلمية والعسكرية، فضلًا عما بينهما من علاقة سياسية مميزة واتفاق في أمور حيوية عديدة؛ فمن الناحية التجارية، تعتبر الصين الشريك التجاري الأول للمملكة العربية السعودية؛ ففي عام ٢٠٢١، بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ٨٧,٣ مليار دولار. وعلى نحو أدق، بلغ إجمالي الصادرات الصينية إلى السعودية ٣٠,٣ مليار دولار، بينما بلغت واردات الصين من المملكة ٥٧ مليار دولار. إضافة إلى أن الميزان التجاري بين الصين والمملكة يميل على نحو كبير لصالح المملكة بمقدار ٢٦,٧ مليار دولار، بينما ميله مع الولايات المتحدة لا يتعدى ١,٣ مليار دولار فقط. ويؤكد هذا الوضع أهمية الصين كأحد أهم المصادر لتدفق العملة الصعبة إلى السعودية، وهذا يؤدي دورًا محوريًا في الرفاه الاقتصادي للبلاد، بما في ذلك تحقيق رؤية ٢٠٣٠.

وبالمقارنة، نجد أن الولايات المتحدة ـ كشريك تجاري للمملكة ـ تأتي في المرتبة الخامسة بعد كل من الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان؛ فقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة خلال العام نفسه ٢٤,٥ مليار دولار، حيث بلغت الصادرات الأميركية إلى السعودية ١١,٦ مليار دولار وواردات أمريكا من المملكة ١٢,٩ مليار دولار.

• أن تظل الرياض ملتزمة بتسعير صادرات النفط بالدولار الأمريكي ـ وفقًا لاتفاق (البترودولار) ـ المبرم بين المملكة والإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، والمعمول به منذ العام ١٩٧٤م ـ من أجل الحفاظ على الدولار باعتباره العملة الاحتياطية العالمية

• أن تقوم المملكة بتطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ وهو مطلب من الصعب تحقيقه لإصرار المملكة على ألا يتم تطبيع مع دولة الاحتلال إلا بعد وقف العدوان الإسرائيلي على غزة؛ والوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وذلك يتمثل بالمبادرة العربية للسلام وإقامة دولة فلسطينية معترف بحدودها دوليًا قبل العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وأن توقف إسرائيل التوسع الاستيطاني، وتتعهد بعدم ضم الضفة الغربية؛ التي يريد الفلسطينيون أن تكون قلب دولة مستقبلية، لكن إسرائيل تحتلها منذ عام ١٩٦٧م.

أهدافه:

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق إلى:

• إرساء الوجود الأمني الأمريكي في المنطقة عبر المشاركة في التصدي للإشكاليات الأمنية، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الأمريكية (بلينكن) بقوله: إن «الإدارة الأميركية اتخذت قراراً بمواجهة

هذه التحديات من خلال إعادة إحياء التحالفات والشراكات حول العالم، وتخيل تحالفات جديدة بشأن الأهداف المشتركة، مثل التعامل مع المخدرات المصنَّعة، وتحالف العمل على البنية التحتية العالمية، والصحة العالمية، بالإضافة إلى التحديات الجيوسياسية»

- بناء تحالفات إقليمية تدعم القيادة الأمريكية للعالم من جهة؛ وتحول دون دخول دول المنطقة في تحالفات مع المنافسين الدوليين للولايات المتحدة، الصين وروسيا، من جهة أخرى؛ ويتضح هذا الهدف من تصريح وزير الخارجية الأمريكي ـ الذي تمت الإشارة إليه آنفًا ـ: إن «الدول تستمر في التطلع إلى الولايات المتحدة لتقود العالم، وهناك مشكلة أنه إذا غابت مثل هذه القيادة فسيكون هناك طرف آخر يقوم بذلك بطريقة غير إيجابية، (...) علينا أن نجد إجابة وردٍّ تعاوني وجماعي».

وقد تزايدت المخاوف الأمريكية من النفوذ الصيني في المنطقة عقب استقبال المملكة للرئيس الصيني في ديسمبر ٢٠٢٢م، في زيارة عززت شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين؛ وما أعقب ذلك من التحرك الدبلوماسي الصيني للتوسط بين المملكة العربية السعودية وإيران، لإنهاء القطيعة بين البلدين والتي استمرت ثمانِ سنوات، وما أسفر عنه هذا التحرك من نتائج سياسية هامة تمثلت في استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران في ١٠ مارس ٢٠٢٣م

- الاستمرار في سياسة ضمان الأمن الإسرائيلي من خلال تحفيز الرياض على تطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ حيث أعرب الرئيس الأمريكي جو بايدن في أكثر من مناسبة عن التزامه بالعمل من أجل التطبيع بين إسرائيل والعالم العربي، فضلًا عن تعزيز حل الدولتين.

- تأمين الممرات المائية (البحرين الأحمر والأبيض)، فضلًا عن الخليج العربي، لضمان استمرار التبادل التجاري ووصول النفط والغاز من دول المنطقة إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية. وقد أصبح هذا الهدف مركزيًا بالنسبة للولايات المتحدة عقب استهداف الحوثيين للسفن التجارية في البحر الأحمر، منذ نوفمبر ٢٠٢٣م، دعمًا منهم للمقاومة الفلسطينية في غزة، وفقًا لتصريحاتهم.

وقد برز اهتمام الولايات المتحدة بأمن البحر الأحمر بعد تلك الأحداث؛ حيث قامت القوات الأمريكية والبريطانية يوم ١٢ يناير ٢٠٢٤م، بقصف مراكز القيادة والسيطرة اليمنية وغيرها من المواقع (عملية رامي بوسيدون). وكان أمن البحر الأحمر أحد المحاور

> رفضت المملكة العربية السعودية المحاولات الأمريكية لجعل التطبيع مع إسرائيل جزءًا من الاتفاق المزمع، ما لم توافق إسرائيل على وقف إطلاق النار في غزة وحل القضية الفلسطينية وفقًا لمبادرة السلام العربية، التي طرحتها المملكة عام ٢٠٠٢م، وهو ما تصر إسرائيل على رفضه

الرئيسة لمحادثات منتدى الاقتصاد العالمي (دافوس) الذي عقد في مدينة الرياض ٢٨ ـ ٢٩ أبريل ٢٠٢٤م، حيث شدد وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن) في الاجتماع الثالث الخاص بحرية الملاحة في البحر الأحمر على ضرورة «معالجة قضية الملاحة في البحر الأحمر، والتصدي لهجمات الحوثيين»، مضيفًا أن «استهداف سفن الشحن في البحر الأحمر يؤثر على الاقتصاد العالمي»

تهدف المملكة من الاتفاق إلى:

- توثيق العلاقات الأمنية والعسكرية والعلمية والاقتصادية ... وغيرها من المجالات مع الولايات المتحدة وتعزيزها وتطويرها بما يعود بالفائدة على البلدين وقيادتهما وشعبيهما

- تطوير القدرات السعودية في مختلف المجالات، وخصوصًا مجال الشرائح الالكترونية، الذي تسعى المملكة إلى أن تصبح مركزًا إقليميًا متخصصًا فيه.

- الاستفادة من الخبرات الأمريكية في المجال النووي واستخداماته السلمية، للاستفادة منه في تنفيذ مشاريع رؤية (٢٠٣٠)

- تحقيق التوازن في العلاقات الدولية بما يحقق مصالح المملكة ويعزز وضعها كإحدى القوى الإقليمية الوازنة في المنطقة

شروطه:

أولًا: الشروط الأمريكية:

من متابعة التصريحات الصادرة عن المسؤولين والسياسيين الأمريكيين بخصوص إبرام الاتفاق الأمني والدفاعي بين المملكة والولايات المتحدة، يمكن رصد عدة شروط أمريكية لإتمام الاتفاق، وهي

أن يؤدي الاتفاق إلى التطبيع مع إسرائيل؛ وهو شرط رئيس لموافقة الولايات المتحدة ـ ممثلة في ثلثي أعضاء الكونجرس الأمريكي بحزبيه (الديمقراطي والجمهوري) ـ على الاتفاق؛ وهو ما يدفع الإدارة الأمريكية للحديث المتكرر عن حل الدولتين ـ وهو شرط سعودي للتطبيع ـ عند تناول موضوع الاتفاق الأمريكي مع المملكة؛ ففي ٢٩ أبريل ٢٠٢٤م، قال بلينكن: «قمنا بعمل مكثف خلال الأشهر الماضية، حتى قبل ٧ أكتوبر، نريد التركيز على الجزء المتعلق بالفلسطينيين في أي اتفاقية. أعتقد أنه قارب على الانتهاء؛ لكن لكي نمضي في طريق التطبيع، يجب أن نُنهي الأزمة في غزة ونضع مسارًا لإنشاء الدولة الفلسطينية». كما صرح بالقول: «لكي نمضي في التطبيع بين إسرائيل (ودول المنطقة) يجب أن نُنهي الأزمة في غزة، ونضع مساراً لإنشاء الدولة الفلسطينية»

ويرى بعض السياسيين الأمريكيين أنه ما لم يتم التطبيع بين المملكة وإسرائيل، فلن يتم الاتفاق الدفاعي المزمع بين المملكة والولايات المتحدة، حيث نشرت صحيفة (الفينشيال تايمز) البريطانية، في ٥ مايو ٢٠٢٤م، تصريحات لمستشار الأمن القومي الأميركي (جيك سوليفان)، أكد فيها أنّ الإدارة الأميركية لن توقّع اتفاقية دفاع مع السعودية، وذلك في حال «عدم موافقة السعودية وإسرائيل على تطبيع العلاقات»، موضحًا أنّ الأمرين مرتبطان ببعضهما، بحيث «لا يمكن فصل قطعة عن الأخرى»، كما قال

وبحسب ما نقلت الصحيفة، نفى (سوليفان)

الاقتراحات الأخيرة التي تتحدّث عن «النظر في اتفاق ثنائي بين واشنطن والرياض، إذا رفضت تل أبيب تقديم تنازلات للفلسطينيين»؛ وأشار إلى أنّ «الرؤية المتكاملة» تشمل تفاهمًا ثنائيًا بين الولايات المتحدة والسعودية، مصحوبًا بالتطبيع بين اسرائيل والمملكة، إضافةً إلى «خطوات ذات معنى بالنسبة للشعب الفلسطيني»، على حدّ زعمه؛ مؤكداً أنّ «كل ذلك يجب أن يأتي مع بعضه»

في السياق نفسه، أضاف مستشار الأمن القومي الأميركي أنّ «كل ما يمكننا فعله هو التوصل إلى ما نعتقد أنّه منطقي، ومحاولة إقناع أكبر عدد من دول المنطقة بالموافقة عليه ومن ثم تقديمه»، متابعاً بأنّ الأمر «سيكون متروكاً في النهاية لإسرائيل»، بحسب ما أوردت الصحيفة. وقد لفتت الصحيفة إلى أنّ المملكة العربية السعودية «أوضحت أنّها ستطلب من إسرائيل تقديم تنازلات أكبر بكثير للفلسطينيين»، وذلك بعد الـ ٧ من أكتوبر الماضي، وأنّها «أصرّت على أنّها ستحتاج إلى رؤية خطوات لا رجعة فيها نحو إنشاء دولة فلسطينية»

ثانيًا: الشروط السعودية:

١. تزويد المملكة بما تحتاج إليه من أسلحة وقطع غيار ... وغيرها من الاحتياجات العسكرية؛ وإجراء ما يلزم من تدريبات وتمارين مشتركة مع القوات الأمريكية

٢. تقديم ما تحتاج إليه المملكة لبناء قدراتها النووية لاستخدامها في المجالات السلمية (مفاعلات، معامل، مراكز بحثية... وغيرها) مع عدم إلزامها بالتوقيع على الاتفاق الذي تفرضه الولايات المتحدة على الدول المتعاونة معها نوويًا بتخصيب اليورانيوم داخل الولايات المتحدة

٣. دعم المملكة في تحقيق طموحها ببناء مركز إقليمي للرقائق الالكترونية في منطقة الشرق الأوسط.

٤. الموافقة على الاتفاق من الكونجرس الأمريكي بحزبيه، والإقرار بأنه موقع من قبل الدولة وملزمًا لها مهما تغيرت القيادات في البيت الأبيض

٥. عدم ربط الاتفاق بالتطبيع مع إسرائيل، ما لم تتم تسوية القضية الفلسطينية عبر تنفيذ مبادرة السلام العربية التي تم طرحها عام ٢٠٠٢م، والتي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود يونيو ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية؛ وهو ما أكده بيان وزارة الخارجية السعودية الصادر في ٢٠٢٤/٢/٧هـ، والذي ينص على: «المملكة أبلغت موقفها الثابت للإدارة الأمريكية بأنه لن تكون هناك علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ما لم يتم الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وإيقاف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وانسحاب كافة أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة»؛ وأوضحه الأمير (فيصل بن فرحان) في تصريحاته بالقول: إن «الشيء الصحيح هو حقوق

الشعب الفلسطيني، تطلعات الشعب الفلسطيني في تقرير المصير يجب أن تتحقق، ومن خلال تحقيق ذلك يمكننا أن نضمن انتهاء الصراع الذي دام لعقود عديدة، وإتاحة الكثير من الفرص حول التكامل والتي ستعزز استقلال منطقتنا».

كما أكد سمو ولي العهد على موقف المملكة الثابت من حل الدولتين كشرط للتطبيع في لقاءه مع مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، في ١٩ مايو ٢٠٢٤م، حيث اتفق الطرفان على العمل «لإيجاد مسار ذي مصداقية نحو حل الدولتين، بما يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة»، وفقًا لبيان وكالة الأنباء السعودية؛ و» أن الولايات المتحدة تواصل العمل على مسودة الاتفاق الدفاعي بين السعودية والولايات المتحدة، رغم ضآلة فرص تحقيق هذه الصفقة الكبرى مع إسرائيل في الوقت الراهن»، وفقًا لما نشرته بعض المواقع الأمريكية بعد اللقاء؛ ما يعني أن المملكة قد نجحت في الفصل بين مسار الاتفاق مع الولايات المتحدة، ومسار التطبيع

> يعود اشتراط المملكة لإقامة دولة فلسطينية للتطبيع مع إسرائيل إلى عدالة القضية الفلسطينية، ولما للمملكة من مكانة ومنزلة لدى الدول والشعوب العربية والإسلامية تلزمها بالسعي والعمل على حل قضيتهم المحورية

مع إسرائيل، على العكس مما كان يصرح به مستشار الأمن القومي الأمريكي من أن المسارين لا ينفصلان، وأنه «لا يمكن فصل قطعة عن الأخرى» حسب تعبيره

ويعود اشتراط المملكة لهذا الشرط إلى اعتبارات عديده، منها

- أن استقرار المنطقة وأمنها في الحاضر والمستقبل مرهون بحل القضية الفلسطينية حلًا عادلًا
- أن القضية الفلسطينية كانت ومازالت قضية عادلة؛ وهي العرب والمسلمين المركزية؛ وهي من القضايا الهامة للمملكة العربية السعودية منذ عهد الملك عبد العزيز وإلى اليوم
- أن مكانة المملكة ومنزلتها لدى الدول والشعوب العربية والإسلامية تلزمها بالسعي والعمل على حل تلك القضية، وهو ما حرصت عليه المملكة، منذ أكثر من عقدين، عندما طرحت مبادرة السلام في القمة العربية ببيروت عام ٢٠٠٢م، وقبلتها الدول العربية.

ويبدو أن المملكة قد نجحت في فصل مسار الاتفاق مع الولايات المتحدة عن مسار التطبيع مع إسرائيل؛

تحدياته:

١ . موافقة ثلثي أعضاء الكونجرس الأمريكي عليه؛ وهو تحدٍ بالغ الصعوبة، نظرًا لارتباطه بعدم ممانعة إسرائيل له، أو اعتراضها عليه

٢. رفض إسرائيل، المعلن والواضح للاتفاق، ما لم يتم التطبيع بينها وبين المملكة العربية السعودية،

التي تقرن موافقتها على التطبيع بالوقف الفوري والدائم لإطلاق النار في قطاع غزة، والعمل على «وضع حلّ شامل للوضع الفلسطيني» يُفضي لإقامة دولة فلسطينية، على أراضي ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية؛ وهو ما ترفضه الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو المدعوم بالأحزاب اليمينية الإسرائيلية المتطرفة؛ رغم إقرار وزير الخارجية الأمريكي به، والتصريح عنه بالقول: «لكي نمضي في التطبيع بين إسرائيل (ودول المنطقة) يجب أن نُنهي الأزمة في غزة ونضع مساراً لإنشاء الدولة الفلسطينية»؛ وكذلك مستشار الأمن القومي الأمريكي، الذي تضمنت مباحثاته الأخيرة مع ولي العهد السعودي، السعي «لإيجاد مسار ذي مصداقية نحو حل الدولتين، بما يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة»

وقد تجسد الرفض الإسرائيلي فيما نشره موقع (تايمز أوف إسرائيل)، في ٤ مايو ٢٠٢٤م، نقلًا عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي (نتنياهو) من أن اجتثاث مقاتلي حماس والقضاء عليهم، سوف يستغرق من إسرائيل سنوات عديدة، وإذا لم تفعل ذلك، فسوف يبنون قوتهم مرة أخرى، ويعيدون تسليحهم، ويعيدون بناء أنفاقهم، وينفذون هجمات أسوأ من ذي قبل.

وعلى هذه الخلفية، يستهزئ مكتب نتنياهو بالمبادرة التي طرحتها الولايات المتحدة، وبأفكار الأوروبيين، الذين يعدون بتطبيع العلاقات والسلام مع السعودية والتقدم نحو إقامة الدولة الفلسطينية، بعد التوقف الكامل للحرب ضد حماس. وتساءل أحد مساعدي نتنياهو: هل سينقذنا السعوديون؟ سوف تنطلق حماس بعشرات الآلاف [من مسلحيها] لارتكاب مجزرة أخرى، لقتل مئات آخرين منا. كيف يمكننا إنهاء الحرب الآن؟ ألم نتعلم شيئا من ٧ أكتوبر؟

وفضلًا عن رفض إسرائيل للاتفاق لما يتطلبه من موافقتها على حل الدولتين؛ فإنها قد ترفضه لما يترتب عليه من انفرادها بالتفوق العسكري الذي تتميز به على دول المنطقة؛ فعندما بدأت المحادثات السعودية ـ الأمريكية عن الاتفاق في العام الماضي، حذرت هيئة البث الإسرائيلية (كان)، في ٩ أغسطس ٢٠٢٣م، من أن يؤدي اتفاق التطبيع مع السعودية إلى المساس بالتفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة

كما تجسد فيما نشرته هيئة البث الإسرائيلي، في ٢٠٢٤/٥/٢١م، من تسريبات جديدة منسوبة لوزير الدفاع يوآف غالانت، خلال اجتماع نواب حزب «الليكود» في الكنيست، قال فيها: إن «الأمريكيين يفهمون الآن أن السلطة الفلسطينية لن تكون في غزة، ولن تكون هناك دولة فلسطينية»، معتبرًا أن التصريحات الأمريكية العلنية ليست مهمة، وقال للمجتمعين: «دعكم من التصريحات، يفهمون أن هذا ليس عمليًا، لا مع هذه الحكومة ولا مع أي حكومة أخرى، لأن إسرائيل لا تستطيع تحمل ذلك»

٣. الاعتراض الإيراني على الاتفاق؛ وخصوصًا إذا ما لم يتم حل القضية الفلسطينية، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان في إحدى جلسات المنتدى الاقتصادي المنعقد في الرياض بقوله: إن «حلّ هذا النزاع يعزز استقلالية هذه المنطقة، وهذا يمثل فرصة لإيران للانخراط فيها من خلال تعزيز السلام والتعاون»؛ وأضاف:

«أعتقد أن إيران ودولاً أخرى ستنظر بجدية إلى هذا المسار، وستلتحق به (...) إيران ولسنوات طويلة تدفع لمنطقة تعتمد على نفسها في تقرير أمنها، وهذه فرصة أمامها لتحقيق هذا المسعى»

سيناريوهاته المستقبلية:

السيناريو الأول: تعليق الاتفاق لفترة طويلة، لكثرة وصعوبة ما يواجهه من عقبات، وفي مقدمتها رفض إسرائيل لحل القضية الفلسطينية وفق مبادرة السلام العربية المدعومة بالقرارات الدولية؛ وهو ما يجعل إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة وإسرائيل قبل التزامها بوقف الحرب وتنفيذ حل الدولتين لا يوفر قيمة مضافة للأمن والمصالح الوطنية السعودية

السيناريو الثاني: التوصل إلى اتفاق ثنائي بين المملكة والإدارة الأمريكية الحالية، بشأن توفير الضمانات الأمنية الأمريكية والمساعدة النووية المدنية للمملكة، دون اشتراط تطبيع مع إسرائيل؛ تجاوزًا لعقبة موافقة ثلثي الكونجرس؛ وسيكون أقرب إلى الاتفاق الذي أبرمته إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) مع إيران حول النشاط النووي عام ٢٠١٥م؛ وهو ما قد يحقق للرئيس الأمريكي دعمًا سياسيًا في تنافسه في الانتخابات القادمة؛ ولكنه لن يكون الاتفاق المأمول بالنسبة للمملكة، لأنه سيرتبط بالإدارة الحالية وجودًا وعدمًا؛ حيث يمكن إلغاؤه من قبل أية إدارة قادمة إذا قررت ذلك، مثلما فعل ترامب في الاتفاق النووي الإيراني.

السيناريو الثالث: التوصل إلى معاهدة دائمة مع الحكومة الأمريكية، وهو مشروط بنجاح الإدارة الأمريكية في الضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، أو من سيخلفه، في القبول بمبدأ حل الدولتين، والبدء في اتخاذ إجراءات عملية في هذا الاتجاه، مقابل تطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية؛ خصوصًا وأن الولايات المتحدة على قناعة بأن رئيس الوزراء الحالي هو العقبة الكهداء أمام حل الدولتين، وإحلال السلام في المنطقة، وفقًا لما صرحت به رئيسة مجلس النواب الأمريكي السابقة نانسي بيلوسي - في مقابلة مع قناة RTÉ

Six One News في إيرلندا، ٢٠٢٤/٤/٢٤م، في ردها على سؤال بشأن ما إذا كان نتنياهو «عائقا» أمام السلام، فقالت: «لقد كان كذلك منذ سنوات.. لا أعرف ما إذا كان خائفًا من السلام، أو غير قادر على السلام، أو لا يريد السلام، لكنه كان عقبة أمام حل الدولتين، وأشدد على كلمة، الحل»

ومع أن هذا السيناريو هو أفضل السيناريوهات بالنسبة للولايات المتحدة وللمملكة العربية السعودية ولإسرائيل وللفلسطينيين ولكل دول المنطقة لما سيترتب عليه من أمن واستقرار إقليمي، إلا أنه يظل الأبعد تحققًا بسبب التعنت الإسرائيلي.

> أدارت المملكة هذا الملف بثقة واقتدار يتناسبان مع مكانتها الإقليمية والدولية، وقدراتها القيادية والاقتصادية، وقدرها الكبير بين الدول العربية والإسلامية؛ وكان أداؤها مثار إعجاب وانبهار كثير من السياسيين الأمريكيين

خاتمة

من خلال ما تم تناوله في هذه الورقة بشأن الاتفاق المرتقب، سواء تم بصورة ثنائية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، أو تم بصورة ثلاثية بانضمام إسرائيل إليه فيما لو وافقت على شروط المملكة للتطبيع معها؛ أو تم تعليقه إلى أجل قريب أو بعيد، أو حتى إلغاؤه نهائيًا؛ فإن ما لا يكاد يكون متفقًا عليه بين الباحثين والمحللين، هو أن السياسة والدبلوماسية السعودية أدارت هذا الملف بثقة واقتدار يتناسبان مع مكانتها الإقليمية والدولية، وقدراتها القيادية والاقتصادية، وقدرها الكبير بين الدول العربية والإسلامية

ولا شك أن ذلك كان مثار إعجاب وانبهار كثير من السياسيين الأمريكيين ـ من أمثال مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سليفان، ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، بل وعضو الكونجرس، المنحاز غالبًا لإسرائيل، ليندسي جراهام ... وغيرهم ممن تداولوا هذا الملف مع المسؤولين السعوديين ـ بدءًا بسمو ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ومرورًا بسمو وزير الخارجية سمو الأمير فيصل بن فرحان، وصولًا لغيرهما من السياسيين والدبلوماسيين السعوديين؛ الذين عكسوا ما تتميز به السياسة السعودية في علاقاتها الدولية من ثوابت راسخة، ورؤية طموحة، وتجارب ثرية حكيمة برهنت عليها عقود من التحولات الإيجابية والتنموية، وحالة من الأمن والاستقرار كانت ولا زالت محط الأنظار

ومن وجهة نظر متابع للأحداث ومحلل لمساراتها ومآلاتها، أقول إن هذا الاتفاق المرتقب إن تم وفقًا لما تريده المملكة العربية السعودية؛ فسيكون إضافة أثمرتها رؤى ثاقبة وخطط مدروسة ومساعٍ مخلصة وجادة من كل الأطراف؛ وإن لم يقدر له أن يتم، فستظل السعودية تحظى بعلاقات قوية ومصالح مشتركة، تتعزز يومًا بعد يوم مع الكثير من الدول القوية في العالم؛ الحريصة على توثيق وتعزيز علاقاتها بالمملكة، والتعاون معها في جميع المجالات.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net